جمهورية العراق
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
خطة البحوث والدراسات لعام ٢٠٠٨

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق

اعداد
عبد الرزاق جاسم حسون
رئيس باحثين أقدم

المقدمة

لا شك ان المرأة تمثل نصف المجتمع ليس على مستوى العراق فحسب بل في جميع المجتمعات العربية وغير العربية وهو ما تؤشره إحصاءات السكان في العراق ودول العالم الأخرى وفي الغالب تكون اعداد الذكور والإناث متقاربة مع اختلافات نسبية بسيطة بين الجنسين تزيد فيها اعداد الإناث عن الذكور بنسب محدودة بسبب تعرض الذكور نسبياً للمخاطر أكثر من الإناث ومنها المشاركة في الحروب والهجرة والتعرض للحوادث نتيجة مساهمته في الحياة العامة بنسب أكثر من النساء مثل مزاولته للأعمال ذات الطبيعة الخطرة وقيادة المركبات الكبيرة في الطرق الخارجية وغيرها الا ان المحصلة النهائية تشير الى وجود توازن بين الجنسين .

ان الثقل السكاني للمرأة وزيادة دورها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي فهي الأم والزوجة والأخت والبنت والموظفة العاملة في معظم مرافق الحياة العامة يكسبها أهمية متزايدة والعمل على ايجاد الحلول لجميع المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها المرأة بحكم التقاليد الموروثة والقسوة والتي غالباً ما تقلل من شأن المرأة وتضع القيود في طريق تطورها وتألقها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ان احد أهم المشاكل التي تواجه المرأة العراقية والتي تشكل تحدياً حقيقياً لصانعي القرار والباحثين والمهتمين بشؤون المرأة هي تفاقم مشكلة العزوبية في العراق وازدياد عدد المطلقات والأرامل ولسعة الموضوع فأن ما يهمنا البحث فيه هو العزوبية المتزايدة والتي لا تقل خطورة عن مشكلة الأرامل والمطلقات .

ان اعداد العازبات في تزايد مستمر من سنة لأخرى ولا يوجد في الأفق أي نشاطات ملموسة وهادفة لبحث ودراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول التي تتناسب وأهميتها .

ان الظروف الاستثنائية التي مرت على العراق منذ سنة **1980** وقيام الحرب العراقية الايرانية مرور بغزو دولة الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية وانتهاء بالاحتلال الأمريكي للعراق سنة **2003** والذي لا زالت معالمه قائمة بشكل أو بأخر ساهمت بحصد أرواح مئات الآلاف من الشباب إضافة لنزوح وهجرة اعداد كبيرة خارج العراق طلباً للعيش والأمان مما أدى بالمحصلة النهائية الى اختلال التوازن الديمغرافي بين نسبة الشباب من كلا الجنسين وخاصة في الأعمار المؤهلة للزواج ففي الوقت الذي تزداد اعداد الشباب من الذكور الذين يتعرضون لمخاطر الموت والهجرة فان اعداد الشابات من الإناث يزداد وذلك لتعرضهن بنسب اقل لمخاطر الموت والهجرة .

وعلـى الرغم مـن اتساع ظاهـرة العزوبـية وانعكاساتها الخطيرة علـى البنية الاجتماعـية والاقتصادية والديمغرافية في العراق إلا إن هناك بوادر أمل كبيرة لحل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق والانتقال من نظام شمولي استبدادي الى نظام ديمقراطي ينظر الى الانسان كقيمة عليا ويعمل على توفير كل السبل للنهوض به كفرد يشارك في بناء نفسه وبلده بعيداً عن التسلط والعبودية والتهميش وبما يساعد على تصعيد وتائر العمل الدؤوب والطاقات الكامنة وبلورتها في خدمة الوطن والمواطن في ظل بيئة سليمة قادرة على احتضان وتنمية جميع القدرات صوب العدالة والتنمية وخاصة بعد خروج الاحتلال من العراق والذي قطعت فيه الحكومة أشواطاً متقدمة بشأن مغادرته للأراضي العراقية واكتمال السيادة الوطنية تدريجياً بعد خروج الاحتلال وصولاً الى القرار الوطني المستقل لترسيخ البناء الوطني الديمقراطي وتهيئة البنى الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تعتبر قاعدة الانطلاق الأساسية لبناء العراق الحديث المتطور ووضع الحلول المناسبة لجميع المشاكل والصعوبات التي لازمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق لعقود طويلة.

ان المرأة في العراق تتمتع اليوم بحقوق كاملة غير منقوصة وفي جميع مجريات الحياة الاجتماعية والاقتصادية على الرغم من القيود والقسوة والتهميش التي تعرضت اليها في ظل العهود السابقة ويؤمل ان تزداد مساهمة المرأة تدريجياً في البناء الاجتماعي والاقتصادي وبخطى متقدمة بعد انسحاب قوات الاحتلال من العراق وتوفر الأمن والأمان بشكل متكامل والذي سيتيح جميع مقومات النهوض بالمرأة ورفع القيود والعادات والتقاليد التي غالباً ما تقلل من شأنها وتحد من قدراتها التي لا تقل عن مثيلاتها لدى الرجل وهو ما سيتحقق بالتوعية والتعليم والسياسات الهادفة.

ان صعود المرأة الى سلم المشاركة الهادفة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية أصبح ظاهرة ملموسة وواضحة للعيان من خلال تبؤها لمراكز متقدمة في الدولة فهي عضو في البرلمان ووزيرة ومدير عام ورئيسة منظمة مجتمع مدني وموظفة وعاملة في مصنع ومزارعة في الحقول إضافة الى دورها الريادي كأم مشاركة في أدارة شؤون البيت ورعاية الأطفال .

يحدونا الأمل في حل جميع مشاكل المرأة بشكل عام والعازبات بشكل خاص من خلال السياسات الهادفة وتوفير البيئة الواعدة لاستيعاب جميع المتغيرات القادرة على رفع القيود والتقاليد الاجتماعية غير المقبولة والمعطلة لدور المرأة لخلق مجتمع الرفاهية.

لا بد لنا ان نحدد مفهوم العزوبية للنساء قبل الدخول في الموضوع فالعزوبية في مفهومها الواسع جميع النساء في سن (15 – 49) سنة وهو سن البلوغ والحمل والإنجاب واللاتي لم يتزوجن ولا يوجد سن محدد نستطيع ان نصف فيه الفتاه بانها عانس لان الظاهرة تختلف من مجتمع لأخر ومن ثقافة الى أخرى ولكن هناك شبه اجماع على ان بلوغ الفتاه الى سن (35) سنة يعني دخولها المؤكد في مرحلة العنوسة والبعض يسميها مرحلة العنوسة الدائمة وهو لا يعني ان الفتاة لا تتزوج بعد هذا السن الا ان احتمالات زواجها في الغالب تكون ضئيلة[1] .

وان ما يهمنا هو ظاهرة العزوبية بشكل عام والعنوسة بشكل خاص لما لها من وقع على حيوية ومسيرة المرأة والكثير من النساء يرفضن لفظ عانس لما له من ظلال كئيبة كما انه يعتبر مصدر احباط وقسوة لما يحمله من آثار اجتماعية ونفسية على الفتاة وخاصة في المجتمعات العربية والاسلامية والتي غالباً ما توجد قيود وعادات وتقاليد اجتماعية تنظم العلاقة بين الجنسين تصل في بعض الأحيان الى حد العزلة والقطيعة بين الفتاة وكل ما يدور حولها وخاصة الفتاة غير المتعلمة وتلك التي لا تعمل خارج المنزل والتي غالباً ما تبقى وديعة الأسرة بين جدران المنزل لا تستطيع ان تعبر عن حقوقها وتطلعاتها في ظل المفاهيم والتقاليد الاجتماعية السائدة .

ان مشكلة العنوسة تتزايد معدلاتها ومعها يزداد الشعور بالقلق والحرمان والاكتئاب عند الفتيات وهو ما يهدد كيان الأسرة وتماسكها وان أهم الأسباب لتفاقم مشكلة العنوسة في العراق هي اختلال التوازن الديمغرافي بين الرجال والنساء بسبب الحروب والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي أزهقت أرواح الملايين من الشباب والهجرة الى الخارج لطلب الأمن والرزق مما ساهم في زيادة عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور إضافة لتزايد معدل عمر الزواج لدى الذكور بسبب التعليم وتزايد معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة كما ان معدل عمر الزواج ارتفع لدى الإناث هو الأخر لأسباب متعددة منها التعليم وانتشار ثقافة الزواج التي لا تشجع الفتيات والأسر على الزواج في الأعمار المبكرة تلافياً للمشاكل والصعوبات الاجتماعية والصحية التي غالباً ما ترافق الزواج المبكر .

(1) د. محمد المهدي ، العنوسة في الوطن العربي أسباب وحلول ، 18 اب ، 2007 .

إن أسباب العنوسة لا تتعلق بالرجل والعادات والتقاليد الاجتماعية والظروف المعيشية فحسب بل ان المشكلة كثيراً ما تكون من الأسرة أو الفتاة نفسها فالمبالغة في نفقات المهور وبعض الطلبات غير المبررة من المتقدمين للزواج وتردد ومساومة وتطرف الفتاة في مواصفات الشاب المتقدم كالوسامة والانحدار الاجتماعي والوظيفي والمستوى المعيشي غالباً ما تشكل عوامل أساسية في احجام الشاب عن الزواج(1) .

مما لا شك فيه ان الفتاة من حقها الطبيعي ان تختار شريك حياتها وبالمواصفات التي تتناسب وحالتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعاطفية ولكن ليس بشكل متطرف يساعد على تباعد المسافات وتحميل الطرف الآخر أكثر من طاقته ان الوقائع تؤشر ان الكثير من الفتيات يرفضن القبول بالزواج لمرات متعددة ومتتالية وتحت ذرائع واهية ، وتوجد بعض الفتيات التي تفضل العنوسة بوعي أو بغير وعي على الرغم مما تتمتع به من الجمال والجاذبية فهي ترفض كل الذين يتقدمون لخطبتها وتدعي بأنه لم يأت النصيب أو العريس المناسب .

وتوجد من بين كل (4) نساء أرامل وعوانس ومطلقات واحدة متزوجة فقط والنسبة ترتفع يوماً بعد أخر(2) .

ويبين الجدول رقم (1) توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية وفئات العمر لسنة 1987 .

1- مها الخطيب ، العنوسة كابوس الرجل قبل المرأة .

2- محمد المهدي ، مصدر سابق .

جدول رقم (1)

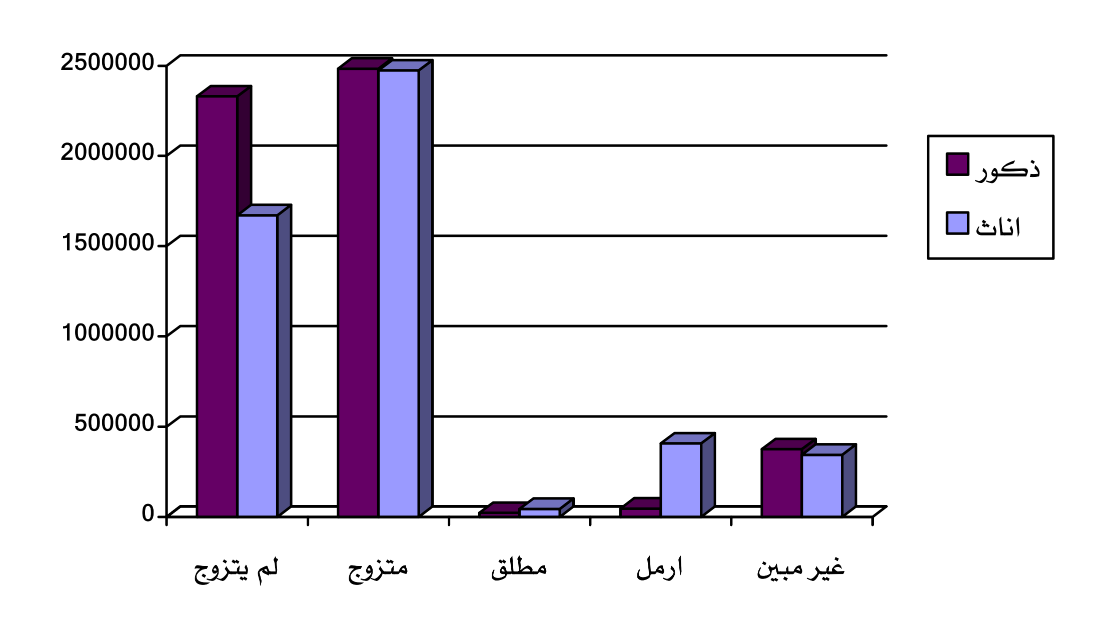
توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية وفئات العمر لسنة 1987

فئات العمر	الجنس	السكان	الحالة الزواجية				
			لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
12- 14	ذكور	640038	548118	3214	34	62	88610
	إناث	605806	514195	9071	109	210	82221
	مجموع	1245844	1062313	12285	143	272	170831
15- 19	ذكور	996787	847807	51934	347	229	96470
	إناث	912324	657387	165657	2344	3956	82980
	مجموع	1909111	1505194	217591	2691	4185	179450
20- 24	ذكور	806112	548114	206242	2291	586	48879
	إناث	707910	292767	359277	7081	14166	34619
	مجموع	1514022	840881	565519	9372	14752	83498
25- 29	ذكور	531239	233999	268644	3601	720	24275
	إناث	487142	92832	354608	6601	17630	15471
	مجموع	1018381	326831	623252	10202	18350	39746
30- 34	ذكور	531110	80996	432137	4378	1270	12329
	إناث	487578	47724	397120	6785	23813	12136
	مجموع	1018688	128720	829257	11163	25083	24465
35- 39	ذكور	372297	22576	339115	2778	1358	6470
	إناث	369030	19517	312850	5200	23161	8302
	مجموع	741327	42093	651965	7978	24519	14772
40- 44	ذكور	297063	10816	278551	2067	1531	4098
	إناث	263752	11663	221317	3829	21367	5576
	مجموع	560815	22479	499868	5896	22898	9674
45- 49	ذكور	245968	7454	231284	1842	2109	3279
	إناث	211221	8181	169985	3204	25298	4553
	مجموع	457189	15635	401269	5046	27407	7832
50- 54	ذكور	167673	5010	157119	1180	2427	1937
	إناث	169541	5480	128372	2575	29524	3590
	مجموع	337214	10490	285491	3755	31951	5527
55- 59	ذكور	176087	4794	164137	1102	4127	1927
	إناث	179881	5309	125201	2433	43011	3927
	مجموع	355968	10103	289338	3535	47138	5854
60- 64	ذكور	120480	3189	110436	859	4596	1400
	إناث	147066	3555	90138	1751	48035	3587
	مجموع	267546	6744	200574	2610	52631	4987

تابع جدول (1)

فئات العمر	الجنس	السكان	الحالة الزواجية لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
65- 69	ذكور	89275	2319	80239	590	4936	1191
	إناث	98205	2124	52810	1125	39276	2870
	مجموع	187480	4443	133049	1715	44212	4061
70- 74	ذكور	77259	1906	67326	494	6368	1165
	إناث	80056	1540	35311	772	39984	2449
	مجموع	157315	3446	102637	1266	46352	3614
75 فأكثر	ذكور	103296	2172	82630	568	15834	2092
	إناث	118566	1602	37028	762	74472	4702
	مجموع	221862	3774	119658	1330	90306	6794
غير مبين	ذكور	103077	10678	10525	139	430	81305
	إناث	103712	7279	15014	302	3477	77640
	مجموع	206789	17957	25539	441	3907	158945
المجموع	ذكور	5257761	2329948	2483533	22270	46583	375427
	إناث	4941790	1671155	2473759	44873	407380	344623
	مجموع	10199551	4001103	4957292	67143	453963	720050

المصدر :- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1987



شكل رقم (1)

توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية لسنة 1987

ويؤشر لنا الجدول رقم (1) توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية وفئات العمر والذي يتضمن مفردات عن عدد الإناث المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل وكذلك الحال بالنسبة للذكور وان موضوع بحثنا هو الإناث والذي بلغ فيه عدد النســـاء المتزوجات (2473759) امرأة في حين كـــان عدد النســـاء الغير متزوجـــات (1671155) امرأة ، وبلغت نسبة النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين (50.06 ٪ ، 33.82 ٪ ، 0.91 ٪ ، 8.24 ٪ ، 6.97 ٪) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج والذي بلغ (4941790) امرأة وهي نسب عالية وتدعو للقلق وتعني ان حوالي (33.82 ٪) من النساء العراقيات في سن الزواج غير متزوجات وان كانت هذه النسبة تخفي حقيقة ان سن الزواج الحقيقي هو للفئة العمرية (15 – 49) وهي الفئة المؤهلـــة للحمل والإنجاب وان الفئـــة العمريـــــة (12 – 14) على الرغم من حصول زواج فيها الا انه في الغالب يكون محدود نسبة الى الفئات الأخرى بسبب عدم البلوغ وتؤشر لنا الأرقام في الجدول نسبة الفتيات المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين حيث بلغت (1.50 ٪ ، 84.88 ٪ ، 0.02 ، 0.03 ٪ ، 13.57 ٪) من عدد الفتيات الكلي في هذه المرحلة العمرية والذي بلغ (605806) فتاة وتؤشر لنا هذه النسب ان هذه الفئة العمرية من الفتيات هي فئة لا زالت صغيرة وفي الغالب غير بالغة وان حالات الزواج فيها محدودة والتي بلغت (1.50 ٪) فقط من عدد الفتيات الكلي في هذه الفئة وكذلك الحال بالنسبة للمطلقات والأرامل وعند استبعاد هذه الفئة تكون نسبة النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين (56.84 ٪ ، 26.69 ٪ ، 1.03 ٪ ، 9.39 ٪ ، 6.05 ٪) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج (15) سنة فما فوق والذي بلغ (4335984) امرأة والتي ارتفعت فيها نسبة النساء المتزوجات وانخفضت نسبة النساء غير المتزوجات بشكل واضح .

وعند النظر الى الجدول من زاوية النساء العوانس اللاتي بلغن سن (35) سنة فأكثر ولم يتحقق لهن الزواج (66250) امرأة وبنسبة (3.81 ٪) من عدد النساء في هذه السن والبالغ (1741030) امرأة وبالتأكيد تتضاعف النسبة عند إضافة المطلقات والأرامل والغير مبين .

ان نسبة (3.81 ٪) مـــن النساء العوانس واللاتي غادرهن قطار الزواج بشكـــل أو بآخر بحدود (66250) امرأة وقد يبدو للقارئ رقم متواضع ولكنه رقم كبير يحمل في طياته سفراً من المعاناة والحرمان وكل ماله علاقة بالأعباء الاجتماعية والنفسية والعاطفية التي تلازم المرأة في هذه السن الخطرة لان المرأة من حقها الطبيعي وكشريك في المجتمع ان تتزوج بهدف تكوين الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع فمنها يبدأ وعليها يعتمد وبقدر ما تكون الأسرة مترابطة بقدر ما يكون المجتمع قوياً ومترابطاً والزواج هو الوسيلة المثلى لبناء مجتمع متوازن ومستقر والأسرة تتكون عن طريق الزواج الذي يشبع الحاجات النفسية والجسدية للأفراد ويبعد الانحراف

والشذوذ ويحقق الحياة الواعدة والهدوء والاستقرار[1] قال تعالى (**ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) .**
(الروم :21) .

ومن الطبيعي ان يتزوج الانسان ويكون أسرة ومن غير الطبيعي ان يبقى عازباً وهو ما ينطبق على الرجل والمرأة وبما ان المجتمعات النامية تقوم على أساس التمييز الجنسي المتمثلة على هيمنة الرجل بشكل نسبي على اتجاهات الحياة العامة لذلك يعتبر الرجل ان لم يتزوج فهذا يعود إليه والى قرار اتخذه بعدم الزواج وبإرادته أما الفتاة فإذا لم تتزوج فلأنها غير مرغوب فيها فهي عانس وهي صفة فيها من التبخيس والقسوة والأنانية والتصنيف الاجتماعي والمغالاة في هيمنة الرجل[1] والقسوة لا تتوقف عند هذا الحد فالرجل يستطيع وعلى وفق العادات والتقاليد ان يمارس كل أنواع السلوكيات التي تساعده على إشباع شهواته وغرائزه الجنسية والجسدية بعيداً عن أنظار المجتمع في حين ترفع جميع الأسلحة الاجتماعية حتى تصل الى حد القتل والتشهير اذا ما قامت الفتاة بممارسة أي سلوك اجتماعي يسهل لها إشباع ولو جزء بسيط من احتياجاتها الجسدية والعاطفية .

ان المرأة في المجتمعات النامية حقاً مظلومة وان تعالت الأصوات في وسائل الاعلام والمؤتمرات والندوات والمنتديات بشأن أنصاف المرأة لكنها لا زالت دون مستوى الطموح نحن ليس مع أطلاق العنان لسلوكيات المرأة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ولكن لا بد ان تكون هناك مساواة مع الرجل ولو بشكل نسبي في ممارستها لحقوقها وبشكل واعي وبما لا يتعارض مع الثوابت الأخلاقية .

1- العنوسة ، **http : // www. 7NoNa . com osra / 244 .html**

2- عازبات مع سبق الاصرار **Http :// www. Aljaml . com / hode / 25683**

المرأة كيان رقيق ومزيج من الحنان والعاطفة كرمها الله تعالى ولا بد لنا ان نحترم هذا الكيان ضمن الأطر القانونية والعادات والتقاليد التي تعزز من شأن المرأة وعلينا ان نفكر مئات المرات بان القسوة على المرأة هي القسوة على أنفسنا ولا بد لنا من السماح لها بممارسة حياتها الطبيعية من دون قيود اجتماعية لاستثمار جميع الطاقات ومقومات الابداع الكامنة لديها لزيادة فاعليتها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وانتشال جميع الرواسب والمخلفات الاجتماعية التي تقلل من شأنها وأهمها أعطاء الحرية الكاملة للمرأة وعدم محاسبتها على بعض الأمور الهامشية وعلينا ان نحاسب أنفسنا قبل ان نحاسبها ونضع القيود عليها وكلا الجنسين يخضعون لمعايير الحقوق والواجبات من دون تمييز وبهذه الحالة فقط يمكننا الوصول الى مجتمع الفضيلة والرفاهية ، عندما يؤمن الرجل بأن السلوك الذي يراه غير مقبول لدى المرأة يحرمه على نفسه ايضاً وليس العكس ان المرأة خلقت كي تكون وديعة وملاك من السماء اذا ما أحسن التعامل معها وسبل النهوض بها وتوفير فرص ومقومات نجاحها .

ويبين لنا الجدول رقم (**2**) توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية وفئات العمر حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة **1997** ومن خلال تأشير الأرقام في هذا الجدول نجد ان عدد النساء المتزوجــات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين قد بلــــغ (**3045314** ، **2537956** ، **74172** ، **511866** ، **723**) على التوالي وبنسبة (**49.36** ٪) ، (**41.13** ٪) ، (**1.20** ٪) ، (**8.30** ٪) ،(**0.01** ٪) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج والذي بلغ (**6170031**) امرأة وتؤشر لنا هذه النسب ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات من (**33.82** ٪) في تعداد سنة **1987** الى (**41.13** ٪) في تعداد **1997** وهي نسبة كبيرة بلا شك تدعو الى القلق والتأمل وتعني ان من بين كل عشرة نساء توجد أربعة غير متزوجات في سن الزواج وبعد إضافة الأرامل والمطلقات تصبح النسبة خمسة غير متزوجات الى خمسة متزوجات .

وبعد استبعاد الفئة العمرية (**12 – 14**) تكون نسبة النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين (**55.51** ٪ ، **33.78** ٪ ، **1.35** ٪ ، **9.35** ٪ ، **0.01** ٪) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج (**15**) سنة فما فوق والذي بلغ (**5474814**) امرأة والذي انخفض فيه نسبة النساء المتزوجات من (**56.84** ٪) في تعداد **1987** الى (**55.51** ٪) في تعداد **1997** في حين ارتفعت فيه نسبة النساء غير المتزوجات من (**26.69** ٪) في تــعداد **1987** الى (**33.78** ٪) في تعـــداد **1997** وهو ما يؤكــــد تنامــــي عدد الفتيات الغير متزوجات في سن الزواج بشكل تدريجي خلال الفترة بين التعدادين من دون أي سياسة قادرة على تنظيم هذه الظاهرة وبما يتناسب وخطورتها بل حدث العكس حيث انتشرت الفوضى والحروب والظروف المعيشية الصعبة والحصار الاقتصادي التي كانت من العوامل الأساسية التي ساهمت في رفع نسبة العزوبية .

وبلغ عدد النساء العوانس اللاتي بلغن سن (**35**) سنة فأكثر ولم يتحقق لهن الزواج (**117124**) امرأة وبنسبة (**5.69** ٪) من عدد النساء في هذه السن والذي بلغ (**2057250**) امرأة وبالتأكيد تتضاعف النسبة عند إضافة المطلقات والأرامل والغير مبين وان النسبة ارتفعت عن تعداد **1987** حيث كانت نسبة النساء العوانس (**3.81** ٪) فقط وكما موضح في جدول رقم (**2**) .

جدول رقم (2)

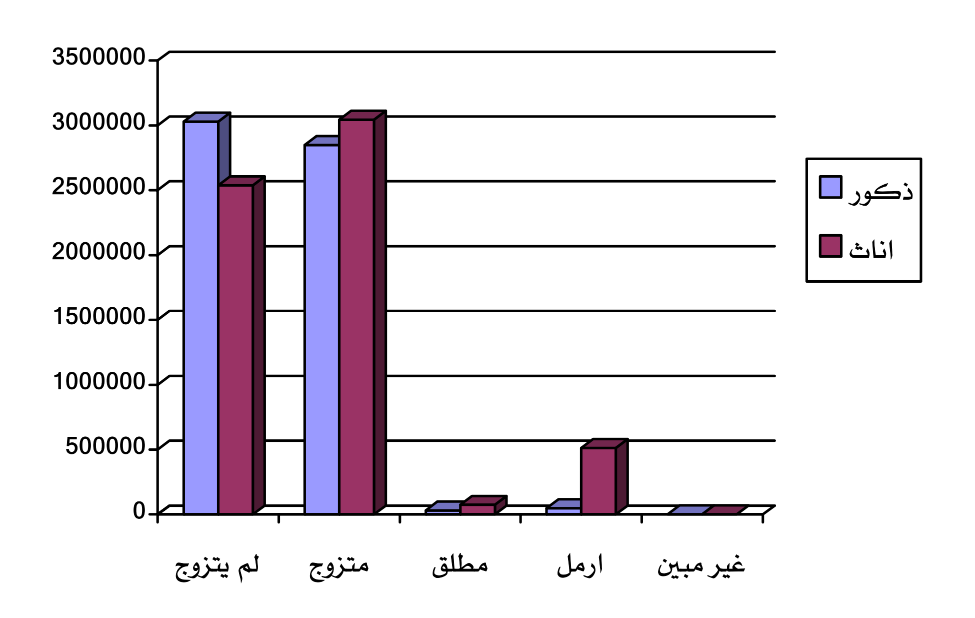
توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية وفئات العمر لسنة 1997

فئات العمر	الجنس	السكان	الحالة الزواجية				
			لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
12- 14	ذكور	721638	720361	1250	15	9	3
	إناث	695217	688829	6267	73	39	9
	مجموع	1416855	1409190	7517	88	48	12
15- 19	ذكور	1107893	1076071	31456	291	57	18
	إناث	1082603	917289	162218	2539	505	52
	مجموع	2190496	1993360	193674	2830	562	70
20- 24	ذكور	908988	719679	186445	2437	401	26
	إناث	918577	483845	422176	9663	2831	62
	مجموع	1827565	1203524	608621	12100	3232	88
25- 29	ذكور	798681	331806	459423	6396	997	59
	إناث	797026	231023	542879	13911	9088	125
	مجموع	1595707	562829	1002302	20307	10085	184
30- 34	ذكور	590310	100030	482851	6262	1119	48
	إناث	619358	99846	486706	13114	19611	81
	مجموع	1209668	199876	969557	19376	20730	129
35- 39	ذكور	351942	33649	313014	4355	875	49
	إناث	422694	39253	347715	9023	26628	75
	مجموع	774636	72902	660729	13378	27503	124
40- 44	ذكور	386930	17154	364473	3877	1400	26
	إناث	413951	27590	334937	8244	43121	59
	مجموع	800881	44744	699410	12121	44521	85
45- 49	ذكور	283767	8852	270540	2531	1810	34
	إناث	313792	14530	246614	5562	47038	48
	مجموع	597559	23382	517154	8093	48848	82
50- 54	ذكور	229983	5910	219650	1824	2579	20
	إناث	223304	10163	164751	3857	44497	36
	مجموع	453287	16073	384401	5681	47076	56

تابع جدول (2)

فئات العمر	الجنس	السكان	الحالة الزواجية				
			لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل	غير مبين
55- 59	ذكور	175620	4410	166129	1417	3645	19
	إناث	172947	7621	114234	2865	48195	32
	مجموع	348567	12031	280363	4282	51840	51
60- 64	ذكور	111716	2892	103874	865	4074	11
	إناث	129745	4963	74643	1841	48278	20
	مجموع	241461	7855	178517	2706	52352	31
65- 69	ذكور	109537	2684	99350	685	6795	23
	إناث	130924	4501	63349	1523	61523	28
	مجموع	240461	7185	162699	2208	68318	51
70- 74	ذكور	69797	1701	61078	428	6584	6
	إناث	98728	2824	38919	899	56074	12
	مجموع	168525	4525	99997	1327	62658	18
75 فأكثر	ذكور	106799	2133	85697	533	18389	47
	إناث	143048	3009	35576	976	103450	37
	مجموع	249847	5142	121273	1509	121839	84
غير مبين	ذكور	7070	3233	3656	44	97	40
	إناث	8117	2670	4330	82	988	47
	مجموع	15187	5903	7986	126	1085	87
المجموع	ذكور	5960671	3030565	2848886	31960	48831	429
	إناث	6170031	2537956	3045314	74172	511866	723
	مجموع	12130702	5568521	5894200	106132	560697	1152

المصدر :- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997



شكل رقم (**2**)

توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزواجية لسنة **1997**

غالباً ما يوصف الرجل والمرأة اللذان فاتهما سن الزواج بالرجل والمرأة العانس وان سن الزواج في ارتفاع وهو ما يعرف بالعنوسية وهي ظاهرة لم تكن في السابق مشكلة اجتماعية بارزة في المجتمع العربي بل تكاد تكون محدودة وهامشية الا ان انتشار التعليم وارتفاع المستوى المعاشي والانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى الرغم من ايجابيات هذه العوامل الا انها ساعدت في ارتفاع عمر الزواج لدى الجنسين[1] .

ان جميع الأديان السماوية حثت الانسان على الزواج وتكوين أسرة وذلك لضمان استمرار التكوين العائلي والابتعاد عن مزالق السوء كما أثبتت الدراسات بان المرأة والرجل على حد سواء يصابون بأمراض نفسية في حالة كونهم عزاب أكثر من المتزوجين بنسبة كبيرة وان الرجل والمرأة العانس يميلون الى الإصابة بالكآبة والشعور بالظلم أكثر من الأشخاص المتزوجين وذلك لان الشخص المتزوج غالباً ما يفكر باستغلال وقته بما ينفع عائلته وزواجه كما ان المرأة المتزوجة تكون منهمكة بالحفاظ على عائلتها وزواجها وفي دراسات أخرى أثبتت ان الرجل تنخفض رغبته في العدوان الى الربع في حالة الزواج وان المرأة تنخفض رغبتها في الانفاق الزائد الى النصف في حالة زواجها وهو يصب في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للزواج (2) .

وعلى الرغم من تصاعد الدعوات الى ايجاد حل لمشكلة العزوبية بشكل عام والعنوسة بشكل خاص الا ان واقع الحال يؤشر تصاعد هذه الظاهرة وكما موضح في الجدول رقم (3) .

1- العنوسة ، ظروف وملابسات

2- مها الخطيب ، مصدر سابق .

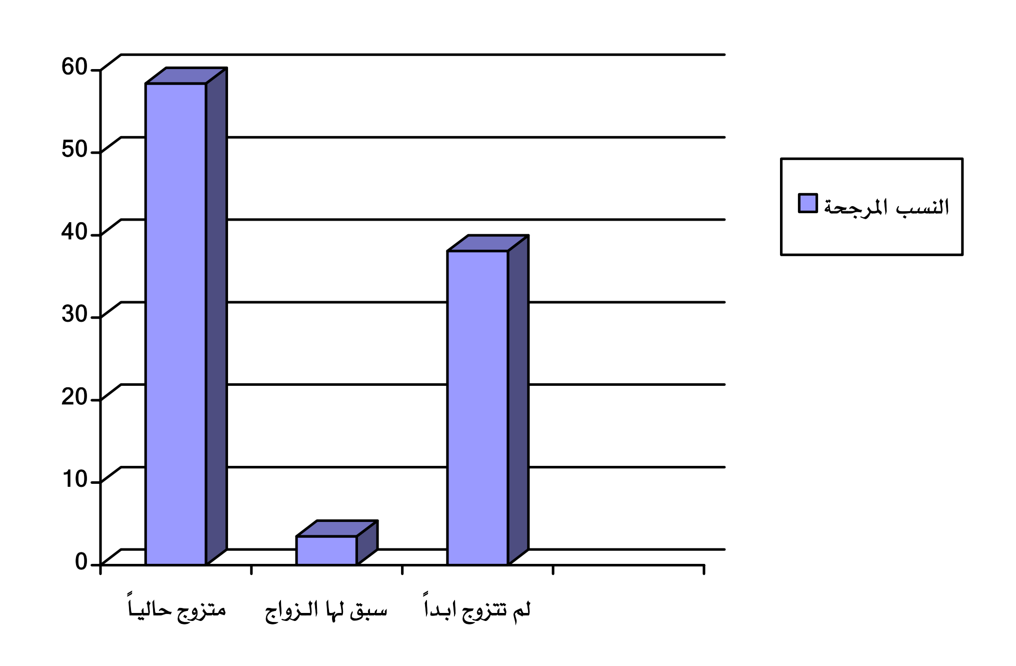
جدول رقم (3)

التوزيع النسبي للنساء من (15 – 49) سنة طبقاً للخصائص العامة لسنة 2006

الظاهرة	النسبة المرجحة	عدد النساء	
		مرجحة	غير مرجحة
الحالة الزواجية			
متزوج حالياً	58.4	15875	15797
سبق لها الزواج	3.5	958	981
لم تتزوج ابداً	38.1	10353	10408
التعليم			
غير متعلمة	18.3	4971	5343
ابتدائي	41.9	11390	11253
ثانوي (متوسطة واعدادية) +	39.1	10632	10342
تعليم غير نظامي	0.7	192	247
لا يعرف / غير مبين	0.0	1	1

المصدر : نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics -3) لسنة 2006.

ويتضح لنا من الجدول رقم (3) ان ظاهرة العزوبية وعلى الرغم من اقتصارها على النساء في سن الحمل والإنجاب (15- 49) سنة قد بلغت (38.1 ٪) وهي نسبة كبيرة بلا شك وفي الوقت الذي يحرص فيه جميع المهتمين بشؤون المرأة على منحها وتمتعها بالمكانة التي تستحقها نجد ان المرأة العراقية توافق بممارسة العنف الأسري عليها عند قيامها ببعض الأفعال التي تعطي المبرر للزوج بضرب زوجته وكما مبين في الجدول رقم (4) .



شكل رقم (3)

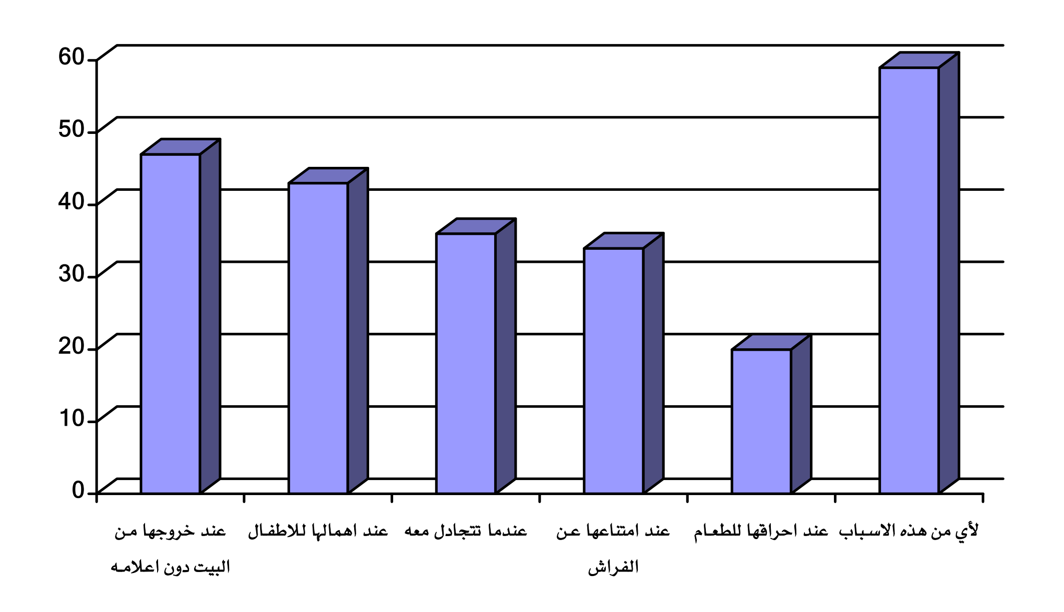
التوزيع النسبي للنساء من (15- 49) سنة حسب الحالة الزواجية لسنة 2006

جدول رقم (4)

نسبة النساء البالغات من العمر (15 – 49) سنة ويعتقدن ان الزوج لديه المبرر لضرب زوجته

التفاصيل	عند خروجها من البيت دون اعلامه	عند اهمالها للأطفال	عندما تتجادل معه	عند امتناعها عن الفراش	عند احراقها للطعام	لأي من هذه الأسباب	عدد النساء البالغات من العمر (15- 49) سنة
حضر	40.8	37.3	31.2	29.3	15	53.7	18028
مراكز المحافظات	40.2	37.6	31.4	29.4	15.9	52.8	10677
مناطق حضر أخرى	41.6	36.9	31	29.3	13.7	54.9	7351
ريف	60.1	53.6	46.1	43.5	28.5	69.7	9158
الحالة الزواجية							
متزوجة حالياً	51.2	46	49.3	40.1	20.8	63.1	15875
سبق لها الزواج	48.6	46	39.8	42.4	23.2	65.5	958
لم يسبق لها الزواج	41.1	37.6	31.2	24.2	17.4	52.3	10353
التعليم							
غير متعلمة	61.8	55.8	49.7	47	30.9	70.6	4971
ابتدائي	54.4	49	42.5	39	23.8	66	11390
ثانوي	32.4	29.6	22.8	22.4	9.3	45.9	10632
برنامج دراسي غير نظامي	69.2	64.9	58.9	58	43.1	76.5	192
المجموع	47	43	36	34	20	59	27186

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح (MICS3) لسنة 2006 .



شكل رقم (4)

نسبة النساء البالغات من العمر (15- 49) سنة ويعتقدن ان الزوج لديه المبرر لضرب زوجته

ومن خلال مشاهدة دقيقة لمحتويات الجدول رقم (4) نجد ان نسب العنف الأسري التي يمارسها الرجل ضد زوجته والتي تقبل بها النساء ويعتقدن ان الزوج له المبرر لضرب زوجته هي نسب عالية لدى المتزوجات والغير متزوجات والتي بلغت (47٪ ، 43٪ ، 36٪ ، 34٪ ، 20٪ ، 59٪) لحالات الخروج من البيت بدون علم الزوج واهمال الأطفال والمجادلة معه وامتناعها عن الفراش واحراقها الطعام ولأي من هذه الأسباب على التوالي .

ان موافقة المرأة واعطائها المبرر للزوج لضربها يضعف ويقلل من شأن المرأة وكرامتها ويجعل منها مخلوق هامشي ويتنافى مع جميع الدعوات والقرارات التي تطالب بحقوق المرأة وانصافها علماً ان هذه النسب والاجابات تمت بشكل طوعي وفي اعتقادي ان هذه النسب تدعو الى القلق لا لشئ وانما لمجرد قبول المرأة بضربها هو انتقاص لذاتها وكرامتها وكيف بنا ان نريد من تعزيز مكانة المرأة ورفع شأنها اتجاه هذه الأرقام التي تؤشر باتجاه نسبة كبيرة من النساء يعتقدن بوجوب الضرب من قبل الأزواج .

اننا نسعى مع كل الجهود المخلصة لرفع مكانة المرأة وبكافة السبل وتنمية قدراتها الاجتماعية والاقتصادية كشريك واعي في المجتمع تساهم مع الرجل في كافة مرافق الحياة وفي علاقة متكافئة في كافة الاتجاهات عدا ما يتعلق باحكام الشريعة والقوانين والأنظمة التي تنظم العلاقة بين الجنسين مع محاولة تهذيبها وابرازها بشكلها الحقيقي بعيداً عن التعقيدات والرتوش التي غالباً ما تكون محبطة لدور المرأة في المجتمع .

أملنا كبير في المرأة فهي المحطة الأولى قبل غيرها في تحقيق ذاتها من خلال رفع قدراتها التعليمية وتعزيز مساهمتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في كافة الميادين لتأمين مغادرتها لكل جوانب الضعف والتهميش والارتقاء بقدراتها الذاتية والفكرية وعدم القبول والتهاون بالتجاوز عليها لتحقيق مجتمع الفضيلة والرفاهية .

وكاستنتاج عام فان المرأة لا زالت تواجه العنف بمختلف أشكاله حتى في الدول الصناعية المتقدمة ففي فرنسا (95٪) من ضحايا العنف من النساء ، (51٪) منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن وفي كندا (60٪) من الرجال يمارسون العنف ، (66٪) تتعرض العائلة كلها الى العنف ،وفي الهند (8) نساء من بين كل عشر نساء ضحايا للعنف سواء العنف الأسري أو القتل وفي البيرو (70٪) من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن ، وان زهاء (60٪) من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو الضرب أو الاهانة أو الإذلال على أيدي رجال من داخل الأسر سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج واشارت الدراسة الى ان (50٪) من النسب الأنفة يتعرضن للضرب بشكل مستمر وان (40٪) منهن يرجعن السبب في ذلك لظروف اقتصادية وتناول

الكحوليات وان (25٪) فقط من أولئك النساء اللاتي يتعرضن للضرب يقمن بالرد على الضرب بعنف مماثل في حين ان (10٪) فقط منهن يتركن المنزل احتجاجاً على العنف والغريب ان (70٪) من السيدات اللاتي يتعرضن للضرب لا يحبذن الطلاق حفاظاً على مستقبل الأولاد في حين ان (15٪) فقط منهن لا يطلبن الطلاق بسبب حبهن لأزواجهن وفي الولايات المتحدة يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الأساسي في الإصابات البليغة للنساء[1] .

يحدونا الأمل ان تكون المرأة بمستوى مكانتها ولا تقبل الا ان تكون عضوه نافعة في المجتمع والتي كرمها الله في محكم كتابه الكريم في قوله تعالى ((وعاشروهن بالمعروف)) وقوله تعالى ((فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)) ان هذه الآيات تؤشر ضرورة التعامل مع المرأة بكل معاني اللياقة والاحترام وعلى قواعد ثابتة لبناء الأسرة والمجتمع وفق أسس العدل والمساواة بعيداً عن الأنانية والإكراه .

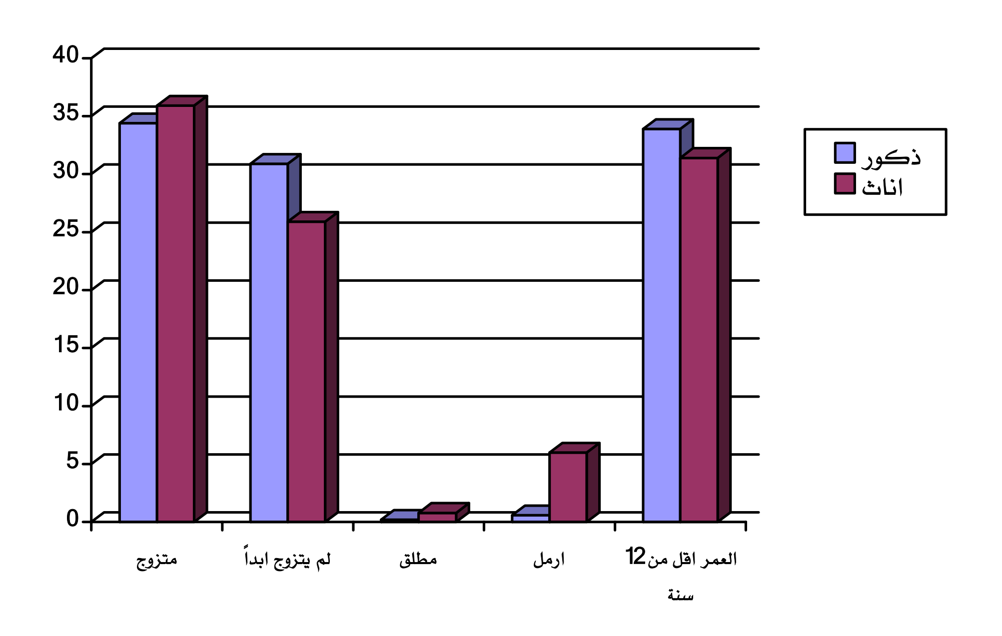
1- شمخي جبر ، العنف ضد المرأة أشكاله ومصادره وأثاره ، ، جريدة الصباح ، الملحق الأسبوعي ، الثلاثاء ، 13 ايار 2008 ، العدد (1387) ، ص7 .

جدول رقم (5)

يبين لنا الجدول رقم (5) توزيع الأفراد حسب خصائصهم الديمغرافية والجنس

خصائص الأفراد	حضر			ريف			الإجمالي		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
العمر (سنة)									
0 -4	14.7	13.4	14.1	16.4	15.4	15.9	15.2	14.0	14.6
5 -9	12.8	11.6	12.2	16.0	15.2	15.6	13.7	12.7	13.2
10 -14	11.6	11.1	11.3	13.9	13.3	13.6	12.3	11.7	12.0
15 -19	10.8	11.4	11.1	11.7	11.1	11.4	11.1	11.3	11.2
20 -24	9.5	9.8	9.7	8.6	8.7	8.7	9.3	9.5	9.4
25 -29	8.7	8.8	8.7	7.5	7.6	7.5	8.3	8.5	8.4
30 -34	7.8	7.4	7.6	6.0	6.8	6.4	7.3	7.2	7.2
35 -39	6.1	6.2	6.1	5.7	5.5	5.6	6.0	6.0	6.0
40 -44	4.4	4.5	4.4	3.7	3.9	3.8	4.2	4.3	4.3
45 -49	2.9	3.4	3.2	1.8	2.5	2.2	2.6	3.1	2.9
50 -54	3.1	4.1	3.6	2.7	3.1	2.9	3.0	3.8	3.4
55 -59	2.6	2.5	2.5	2.0	2.1	2.0	2.4	2.4	2.4
60 -64	2.0	2.0	2.0	1.4	1.5	1.4	1.8	1.8	1.8
65 فأكثر	3.0	3.9	3.5	2.5	3.4	3.0	2.9	3.7	3.3
الحالة الزواجية									
متزوج	35.5	37.2	36.3	31.7	32.9	32.3	34.4	35.9	35.2
لم يتزوج ابداً	31.4	26.0	28.7	29.6	25.6	27.6	30.9	25.9	28.4
مطلق/ مطلقة/ منفصل	0.2	0.9	0.6	0.1	0.4	0.3	0.2	0.8	0.5
أرمل / أرملة	0.7	6.4	3.5	0.4	5.0	2.7	0.6	6.0	3.3
العمر اقل من 12 سنة	32.2	29.5	30.8	38.1	36.0	37.1	33.9	31.4	32.7

المصدر : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007



شكل رقم (5)

توزيع الأفراد حسب الجنس والحالة الزواجية حسب نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لسنة 2007

ومن خلال قراءة متأنية للمفردات الواردة في الجدول نرى وللوهلة الأولى ان نسبة العزوبية ايضاً مرتفعة فقد بلغت نسبة الإناث غير المتزوجات على المستوى الإجمالي للحضر والريف (**25.9**٪) وبلغت نسبة الأرامل (**6**٪) في حين بلغت نسبة المطلقات (**0.8**٪) وهذه النسب أجماليه ولو تم تحديدها على مستوى الفئات لظهرت نسبة الإناث في مرحلة العزوبية والعنوسة والأرامل مرتفعة جداً وهو ما يتفق مع الاستنتاج العام والذي يؤشر الارتفاع التدريجي لهذه الظاهرة .

قام الباحث بمحاولة لتأطير مشاكل العزوبية في العراق من خلال عينة على منتسبات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء وتم توزيع استمارة استبيان صممت لهذا الغرض شملت (**130**) منتسبة وكانت نسبة الاستجابة عالية جداً حيث تمت الإجابة على جميع الاستمارات الموزعة وكما موضح في الجدول رقم (**6**) والذي يوضح فيه عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة العلمية والذي تركز فيه عدد المنتسبات في الفئات (**31- 35**) ، (**26- 30**) ، (**36- 40**) وبنسبة (**26.15**٪) ، (**23.85**٪) ، (**19.23**٪) على التوالي في حين تركزت الحالة العلمية في حملة شهادة البكالوريوس والإعدادية والمعهد بنسبة (**46.92**٪)، (**32.31**٪) ، (**13.08**٪) على التوالي وهو ما يؤكد ظاهرة ايجابية تؤشر ان أكثر من (**46**٪) من المشمولات بالاستبيان يحملن شهادة البكالوريوس كما ان (**50**٪) من المشمولات بالاستبيان تتراوح أعمارهن بين (**26- 35**) سنة أي ضمن الفئات الشابة المؤهلة للعمل والعطاء إضافة الى تركز عدد كبير من المشمولات ضمن حملة الشهادة الجامعية مما يفتح الباب واسعاً في الحصول على بيانات واقعية تتناسب والمؤهلات العلمية للمنتسبات من حملة هذه الشهادة .

جدول رقم (**6**)

عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة العلمية

عدد المشمولات	الحالة العلمية	فئات الأعمار							
		18- 25	26- 30	31- 35	36- 40	41- 45	46- 50	51 فأكثر	لم يذكر*
5	دون المتوسطة	0	0	0	2	0	3	0	0
42	اعدادية	2	7	9	11	4	3	2	4
17	معهد	0	6	3	5	2	1	0	0
61	بكالوريوس	9	18	20	5	2	4	2	1
3	دبلوم عالي	0	0	1	2	0	0	0	0
2	ماجستير	0	0	1	0	0	1	0	0
0	دكتوراه	0	0	0	0	0	0	0	0
130		11	31	34	25	8	12	4	5

❖ لم يذكر العمر في استمارة الاستبيان .

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (**7**) والذي يتضمن عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة الاجتماعية والذي يؤشر ان (**58**) منتسبة وبنسبة (**44.62**٪) من مجموع المنتسبات الذي بلغ (**130**) منتسبة غير متزوجات وهي نسبة كبيرة كما انها تؤكد افتراضنا السابق بتزايد نسبة العزوبية تدريجياً وتركز عدد النساء غير المتزوجات في الفئات (**26- 30**) ، (**31- 35**) ، (**36- 40**) وبنسبة (**29.31**٪) ، (**25.86**٪) ، (**15.52**٪) على التوالي من العدد الكلي للنساء غير المتزوجات وعند إضافة الأرامل والمطلقات الى عدد النساء غير المتزوجات يكون العدد (**64**) منتسبة وبنسبة (**49.23**٪) أي حوالي نصف عدد النساء موضوع عينة الاستبيان .

ان تنامي واتساع نسبة النساء غير المتزوجات هي ظاهرة جديدة نشأت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وتفاقمت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وهي ظاهرة تحتاج الى وقفه متأنية وعميقة لدراسة أسبابها وسبل معالجتها ان الحياة المدنية المعاصرة وتعقيداتها وبما تحمله من متداخلات كانت السبب الأساسي لارتفاع واتساع ظاهرة العزوبية والعنوسة والمظاهر الأخرى كالطلاق والترمل ليس في العراق فحسب بل في جميع الأقطار العربية وتشير الإحصائيات الى ان عدد الذين وصلوا الى مرحلة العنوسة في مصر من الجنسين بلغ (**9**) ملايين حالة والذين تجاوزوا سن الخامسة والثلاثين من العمر كما بلغت عدد وثائق الطلاق التي صدرت في سنة **2001** (**75**) ألف وثيقة طلاق ومن الطريف ان الإحصائيات أشارت الى وجود أكثر من خمسة آلاف مصري متزوج من أربعة سيدات ومن هؤلاء من يحمل مراتب علمية متقدمة ومن يحمل شهادة الدكتوراه وأوضحت الدراسة ان نسبة الطلاق في السعودية ارتفعت الى (**20**٪) من عقود الزواج المسجلة كما ارتفعت عدد النساء العانسات في السعودية الى مليون ونصف المليون عانس ومثل هذا العدد أو أكثر من الشباب وفي قطر بلغت نسبة الطلاق (**31**٪) من اجمالي حالات الزواج ونسبة العنوسة (**15**٪) وبلغت نسبة الطلاق في الكويت (**35**٪) من اجمالي حالات الزواج والعنوسة الى (**18**٪) وفي الأمارات ارتفعت نسبة الطلاق الى (**46**٪) والعنوسة الى (**20**٪) وفي الأردن ارتفعت نسبة العازبات في الفئة العمرية (**15- 49**) سنة من (**34**٪) سنة **1976** الى (**49**٪) سنة **2001**[1] .

(**1**) عبد العزيز بن محمد السريهيد ، انا مسلمة ، العنوسة والطلاق ، نسب وإحصائيات .

وان أعلى نسبة طلاق كانت في منطقة الشرقية في السعودية وتصل الى (**6**) حالات من عشر حالات زواج وحالة طلاق من كل حالتي زواج في الرياض وفي الغالب ان هذه الظواهر تحدث في السنة الأولى من الزواج[1] .

وتؤشر لنا هذه الأرقام انفلات حالة الطلاق والعنوسة في الأقطار العربية واذا كانت طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أقطار الخليج العربي تختلف عنها في بقية الأقطار العربية الأخرى ومنها العراق ومصر الا ان الأرقام في هذه الأقطار تؤشر هي الأخرى الارتفاع المتواصل في جميع ظواهر الزواج غير المألوفة نسبياً كالعنوسة والطلاق وغيرها .

ان حالة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج انعكست بشكل أو بأخر على تفاقم مظاهر العزوبية والعنوسة والطلاق والترمل وكافة المظاهر الأخرى للزواج ، ان ارتفاع المستوى المعيشي والانفتاح الإعلامي والثقافي على العالم الخارجي وتطور مستوى التعليم أدت بالمحصلة النهائية الى ارتفاع معدل عمر الزواج بل وعدم التفكير به في احياناً أخرى وخاصة لدى الذكور كما ان نسبة الزواج من أجنبيات واستخدام الخدم في المنازل وانتشار سبل المدنية المعاصرة ساهمت هي الأخرى في تشجيع الذكور في التعويض عن بعض متطلبات الزواج مقابل تنامي ظاهرة العزوبية والعنوسة لدى الإناث بسبب القيود الاجتماعية التي تسمح في الغالب للذكور بالتفاعل والانغماس في مظاهر المدنية دون الإناث .

ان نسب العزوبية والعنوسة في العراق والوطن العربي تتصاعد بشكل متواصل وهو ما يدفع بالمحصلة النهائية الى حدوث شرخ اجتماعي ينعكس بدوره على مجمل العادات والأعراف والأنماط الاجتماعية والخلقية الحميدة والتي تشكل مصدر قوة وفخر واعتزاز للمجتمعات العربية والاسلامية وان أي خدش أو تماس غير مشروع لمقومات العفة والأخلاق الفاضلة سيؤدي الى تراجع في بنية منظومة الحياة الاجتماعية والقيمية والتي تم بناءها عبر تواصل الأجيال والتي لا يمكن التفريط بها والتنازل عنها وبدونها سنؤول الى مهاوي مجتمعات إشاعة الرذيلة والعادات والتقاليد الطارئة وغير المرغوبة وهي ما يرفضها ديننا وشريعتنا السمحاء .

(**1**) فوزية الخليوي ، أزواج خارج الحدود .

إن تنامي ظاهرة عدم الزواج في العراق والوطن العربي وانعكاساتها الخطيرة على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب من الجميع أفراد أو مؤسسات التصدي لهذه الظاهرة وبكل الوسائل المتاحة لتحجيمها من خلال دراستها ووضع الحلول المناسبة لها ومما تجدر الإشارة اليه ان أسباب عدم الزواج تكمن في الكثير من الأحيان في الفتاة فالبعض من الفتيات تغالي في طلبات مفردات الزواج مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف المهور بشكل أكثر من الواقع إضافة الى التطرف في مواصفات الزوج كالوسامة والموقع الاجتماعي والانحدار العائلي .

وعلى الرغم من تلقي الفتيات لعدد كبير من الطلبات الا ان البعض منهن يرفضن القبول لأسباب غير منطقية والمذكورة سابقاً الا ان البعض من هذه الطلبات مشروع ومنها مثلاً السكن المستقل وان كان الأمر يبدو للبعض انه طلب غير مقبول نسبياً الا انه في اغلب الحالات يكون طلب مشروع لان الزواج هو بداية لبناء أسرة ومن أهم الأسس لتكوين الأسرة وجود دار سكن مستقل يصلح كقاعدة لبناء الأسرة كما ان الزوجة من حقها ان تعيش في سكن مستقل كلما كان ذلك ممكناً لأنها بكل المعايير فتاة غريبة عن أهل زوجها ومن حقها ان تعيش مع زوجها بشكل مستقل احتراماً لمشاعرها إضافة لضمان بناء أسرة صالحة بعيداً عن المشاكل والتجاذبات والخلافات العائلية التي غالباً ما تنشأ من الزواج والاقامة مع أهل الزوج والتي تؤدي الى مشاكل واختناقات للزوج والزوجة لا حدود لها وخاصة الزوجة .

وهناك عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع والأعراف والتقاليد السائدة فالرجل عادة ما يستطيع التعبير عن رغبته في الزواج ويتقدم للفتاة التي يرغب بالزواج منها واذا لم يتم القبول والتوافق يتقدم الى أخرى لحين حصول رغبة بالتوافق بين الطرفين في معظم الأحيان .

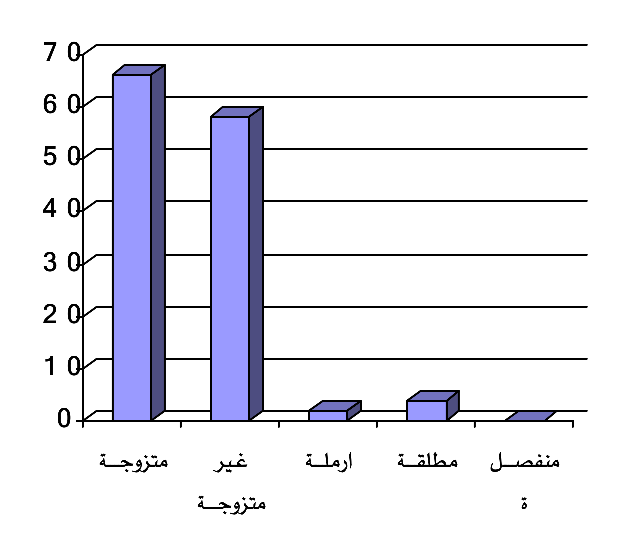
أما الفتاة فانها في اغلب الأحيان لا تستطيع ان تعلن عن رغبتها في الزواج الا في حالات محدودة جداً بسبب العادات والأعراف الاجتماعية وفي الغالب على الفتاة ان تنتظر فارس الأحلام الذي يتقدم اليها عند ذلك فقط تسأل من قبل أهلها ان كانت ترغب بالعريس القادم من عدمه وفي بعض الأحيان تحصل الموافقة أو لا تحصل من دون رغبتها أو حتى استطلاع رأيها بشأن موضوع زواجها ومستقبلها وكاستنتاج عام فان الرجل عموماً له الحرية في اختيار شريكة حياته على عكس المرأة التي تكون مقيدة في اغلب الأحيان في اختيار شريك حياتها وفي مناسبات عديدة تزوج المرأة بالإكراه من رجل لا ترغب بالزواج منه أو لا يسمح لها من رجل ترغب بالزواج منه .

جدول رقم (7)

عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة الاجتماعية

عدد المشمولات	الحالة الاجتماعية	فئات الأعمار							
		25-18	30-26	35-31	40-36	45-41	50-46	51 فأكثر	لم يذكر*
66	متزوجة	3	13	18	15	4	7	4	2
58	غير متزوجة	8	17	15	9	3	3	0	3
2	أرملة	0	0	0	0	0	2	0	0
4	مطلقة	0	1	1	1	1	0	0	0
0	منفصلة	0	0	0	0	0	0	0	0
130		11	31	34	25	8	12	4	5

❖ لم يذكر العمر في استمارة الاستبيان .



شكل رقم (6)

عدد المشمولات في الاستبيان حسب الحالة الاجتماعية

ومن خلال الاستبيان تم توجيه عدد من الأسئلة للنساء المشمولات وكما موضح في الجدول رقم (8) والذي يؤشر أسباب عدم الزواج حسب الأهمية ودرجتها على مجموعة الأسئلة التي تضمنها الاستبيان للنساء غير المتزوجات والذين بلغن (58) منتسبة من مجموع (130) منتسبة وكان لسبب قصور الموقع الاجتماعي والثقافي للمتقدم للزواج كالانحدار العائلي والموقع الوظيفي وسبب القيود الاجتماعية كمعارضة الأهل والأقارب وسبب عدم توفر المعايير المناسبة للمتقدم كالوسامة البدنية والثروة الأسباب الرئيسة لعدم الزواج في عينة البحث وكانت نسبها (24.1٪) ، (24.1٪) ، (15.5٪) على التوالي وبلغت ما نسبته (63.7٪) من مجموع النسب الكلية تليها نسبة اللاتي لم يتلقين طلب الزواج اصلاً والتي بلغت (12.1٪) وكانت نسب الأسباب الأخرى قليلة نسبياً والتي كانت نسبها (6.9٪ ، 5.2٪ ، 5.2٪ ، 3.4٪ ، 3.4٪) لمعايير الظروف الأمنية ووجود تفاوت ديمغرافي والحالة النفسية للمرأة وفارق السن والأسباب الدينية والمذهبية على التوالي .

ومن خلال مراجعة بسيطة لمفردات الجدول رقم (8) في الاستبيان نشاهد ولأول وهلة ان الانحدار العائلي والاجتماعي للمتقدم والقيود الاجتماعية كمعارضة الأهل والأقارب تأتي في طليعة الأسباب المؤثرة في انسيابية وقبول الزواج وشكلت هذه الأسباب ما نسبته (24.1٪ ، 24.1٪) على التوالي وبمجموع (48.2٪) وفي الغالب يكون عدم القبول من الأسرة وبنسب اقل من الفتاة .

لان الأسرة لا زالت مهيمنة بشكل أو بأخر على القبول بالمتقدم من عدمه وان هامش قبول واستطلاع رأي الفتاة ضئيل نسبياً وهو بالتأكيد يتزايد مع تزايد الوعي الاجتماعي وارتفاع المستوى التعليمي للأسرة والفتاة على السواء أما الفتيات اللاتي لم يتلقين طلب الزواج اصلاً فكانت نسبتهن (12.1٪) وهي نسبة غير قليلة ترتبط ايضاً بشكل أو بأخر بمنظومة القيم الاجتماعية التي تحد من تحرك المرأة واختلاطها إضافة لعدم استطاعتها المطالبة بالزواج على عكس الرجل الذي يستطيع ان يحدد الوقت المناسب لطلب الزواج متى ما يشاء وحسب الظروف التي تساعده لتحقيق الهدف .

ان مشكلة الزواج أصبحت من المشاكل الكبيرة التي لا بد لنا من وضع الحلول المناسبة لها فإذا كنا نضع الخطط السنوية والخمسية لغرض النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي وغيره من القطاعات الأخرى ومن ضمنها ايضاً قطاع التنمية البشرية المتمثل بالصحة والتعليم والمرأة وغيرها كما تجري في الوقت الحاضر الاستعدادات وعلى كافة الأصعدة لبلورة خطة خمسية واعدة للسنوات (2010- 2014) للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للعراق وبهذه المناسبة فإننا ندعو الى التفكير جدياً ووضع الخطط الواعدة لمشاكل الزواج في العراق انطلاقاً من مبدأ ان ظاهرة الزواج رابطة اجتماعية سامية تتقارب بها الأسر والعائلات ووسيلة متقدمة من وسائل التكافل الاجتماعي فالزواج ليس صورة رومانسية حالمة فحسب وانما وسيلة من وسائل التوازن والحماية الاجتماعية ومن هنا تبرز الحاجة الى ضرورة ان تشمل مظلة الزواج حتى بعض النسوة

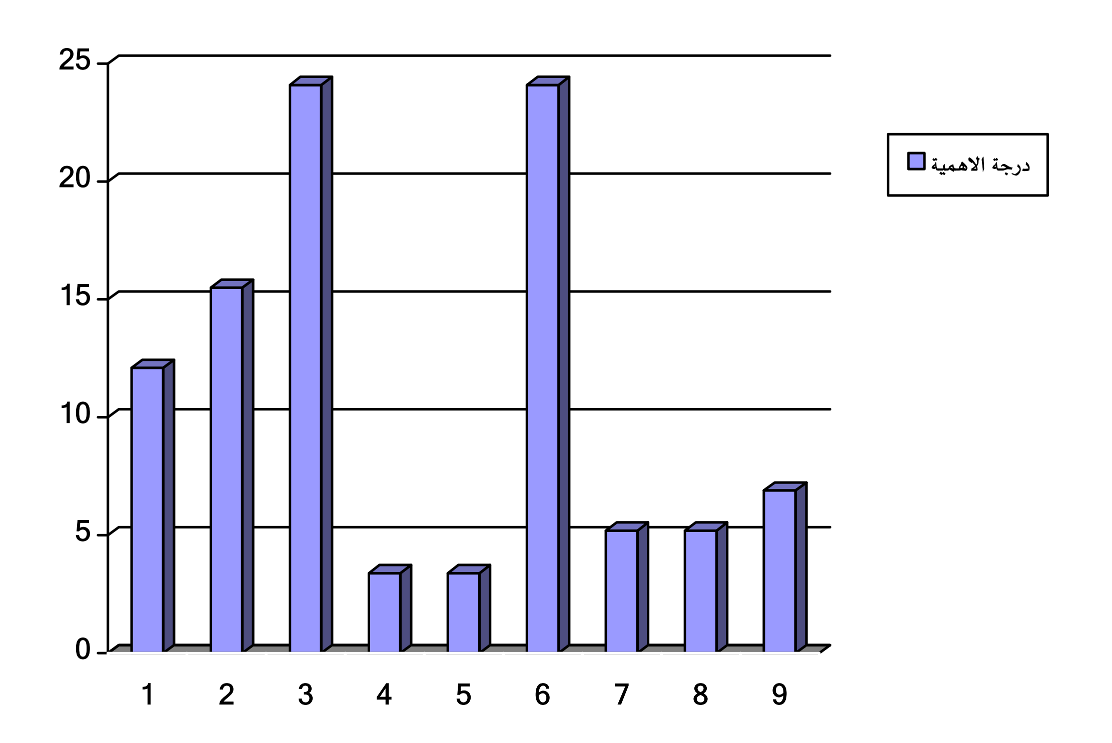
والرجال الذين تقسو عليهم الظروف بالطلاق والترمل وما ينتج عن ذلك من أطفال قد يتطلب الأمر اعانتهم وتربيتهم ومن هنا ينظر المجتمع الى هذه النوعية من الزيجات بالتقدير والاحترام بل بالدعم والتأييد كما ان الشريعة السمحاء تنظر الى ذلك كنوع من أنواع العبادة والتقرب الى الله لما في ذلك من تضحيات سامية ونكران للذات فالزواج عبادة وهو ما نحتاج ان نزرعه في أذهاننا وأذهان أبنائنا وبناتنا ولو انه ساد بطريقة فعالة لانكمشت العنوسة وتقاربت المسافات وزالت الكثير من العقبات والقيود التي تقف أمام الزواج[1] وإشاعة ثقافة الزواج وبما يؤمن شمول هذه الظاهرة في خططنا التنموية مع مراعاة الخصوصية الحضارية والإنسانية للمجتمع العربي .

جدول رقم (8)

أسباب عدم الزواج حسب الأهمية ودرجتها

ت	أسباب عدم الزواج	التسلسل حسب الأهمية	عدم الإجابات	درجة الأهمية ٪
1	لعدم تلقي طلب بالزواج اصلاً	3	7	12.1
2	عدم توفر المعايير المناسبة للمتقدم كالوسامة البدنية والثروة	2	9	15.5
3	قصور الموقع الاجتماعي والثقافي للمتقدم كالانحدار العائلي والموقع الوظيفي	1	14	24.1
4	أسباب دينية ومذهبية	6	2	3.4
5	فارق السن	6	2	3.4
6	قيود اجتماعية كمعارضة الأهل والأقارب	1	14	24.1
7	أسباب تتعلق بالمرأة كوجود حالة مرضية معينة ووراثية أو حالة نفسية أو غيرها	5	3	5.2
8	وجود تفاوت ديمغرافي بين الذكور والإناث	5	3	5.2
9	الظروف الأمنية	4	4	6.9
	المجموع		58	100

(1) فهد الشمري ، العنوسة , ظروف وملابسات ، مصدر سابق .



شكل رقم (7)

أسباب عدم الزواج حسب الأهمية

❖ الأرقام من (1- 9) في الشكل البياني تشير الى أسباب عدم الزواج في جدول رقم (8) .

ويبن لنا الجدول رقم (**9**) عدد المرات التي تم فيها طلب الزواج من الفتاة ولم تتم الاستجابة للطلب وحسب فئات الأعمار وبلغ الحد الأعلى لطلبات الزواج للمتقدمين لأعلى فتاة (**30**) طلب ولأقل فتاة (**2**) طلب ومن خلال قراءة الحد الأعلى والأدنى لطلبات الزواج فان هذا لا يعني ان جميع الفتيات المشمولات بالاستبيان تلقين طلبات بالزواج لان (**7**) منهن من أصل (**58**) وبنسبة (**12.1٪**) لم يتلقين اصلاً طلبات بالزواج وهنا تكمن الخطورة بشكل اكبر لان الفتاة من هذا النوع غالباً ما يسودها شعور باليأس والحرمان وقسوة المجتمع عليها مع الركون والاستسلام للنصيب الذي توصف به المرأة التي لم يتقدم اليها طالبي الزواج وبالمحصلة النهائية يتحول هذا الشعور إلى صوب الحقد والكراهية والأنانية على نفسها والاخرين وفق معيار ان المجتمع لم ينصفها ولم يمنحها الفرصة لتكون شريكة فاعلة بالمجتمع على عكس الرجل الذي يمنح الفرصة لنفسه كما يمنحه المجتمع هذه الفرصة مما يؤدي بالمحصلة النهائية هدر وخسارة اجتماعية واقتصادية من خلال وضع هذا النوع من الفتيات في زاوية ضيقة لا خروج منها ولا حتى فسحة أمل ولو بشكل نسبي خاصة اللاتي بلغن سن العنوسة وهذا هو الظلم الاجتماعي بأعلى صوره لان الفتاة في مثل هذه المجتمعات في اغلب الأحيان مخلوق ضعيف لا حول له ولا قوة على الرغم من كثرة الشعارات التي تنادي بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكليهما ان الأسرة والمجتمع في مثل هذه الحالة يحكم على الفتاة بالإعدام مع وقف التنفيذ .

وتم استخراج معدل عدد مرات طلبات الزواج لكل فئة من قسمة عدد طلبات الزواج للفتيات لكل فئة على عددهن ، وتركز عدد طلبات الزواج في الفئات (**46- 50**) ، (**31- 35**) ، (**26- 30**) ، (**36- 40**) حيث بلغ (**13**) مرة ، (**10**) مرة ، (**10**) ، (**9**) ، مرة على التوالي وفي اعتقادي ان ارتفاع عدد مرات طلبات الزواج لفئة (**46- 50**) كمعدل الى (**13**) يرجع الى طول الفترة الزمنية وارتفاع عمر الفتاة الى هذا السن مما يزيد من عدد المرات لطالبي الزواج من الفتيات في هذه الفئة أما ارتفاع عدد المرات في الفئات (**31- 35**) ، (**26- 30**) ، (**36- 40**) فهو الآخر يؤشر في اعتقادي ايضاً عمر الفتاة فهي في مثل هذه السن ايضاً يتقدم اليها عدد كبير من طالبي الزواج فالفتاة في هذه الفئة من العمر تكون قد تجاوزت سن الحمل والإنجاب بما يزيد عن عشر سنوات اما الفئات العمرية (**41- 45**) والتي بلغ فيها عدد مرات المتقدمين للزواج (**6**) مرة فتبدو قليلة جداً مقارنة بالفئة العمرية (**46- 50**) والتي بلغت فيها عدد مرات المتقدمين للزواج (**13**) مرة فان عدد مرات الزواج يجب ان يكون مساوي أو مقارب لهذه الفئة العمرية بسبب تقدم عمر الفتاة وهي في هذه السن تكون قد استنفذت معظم المتقدمين للزواج وفي نفس الوقت قد يبدو الأمر طبيعي لصغر عينة البحث إضافة للاستثناءات التي قد تلازم الكثير من

الدراسات والبحوث اما الفئة العمرية (18- 25) فبلغت فيها عدد طلبات الزواج (6) مرات وذلك بسبب صغر عمر هذه الفئة وهي قابلة للزيادة مع تقدم عمر الفتيات في هذه الفئة.

ومن خلال مراجعة بسيطة لجميع فئات الأعمار من النساء غير المتزوجات نجد ان معظم الفتيات في هذه الفئات حصلن على فرصة للزواج ولأكثر من مرة بل تجاوزت أكثر من عشرة مرات للبعض منهن باستثناء (7) فتيات من أصل (58) فتاة وبنسبة (12.1٪) ان حصول هذه النسبة الكبيرة من الفتيات على طلبات للزواج وبنسبة (87.9٪) من عدد الفتيات يعكس حالة غير ايجابية فمن غير المعقول ان تتلقى الفتاة أكثر من (10) طلبات للزواج وترفض جميع هذه الطلبات ان هذه الدراسة تؤشر مدى خطورة الظلم الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة في العراق لان معظم حالات عدم قبول الزواج تأتي من الأسرة والمجتمع وفي حالات محدودة يكون عدم قبول الزواج من الفتاة على الرغم من كثرة عدد المتقدمين لأنها حسب اعتقادها لم تجد الشخص المناسب ضمن المتقدمين لسبب بسيط أنها لم يترك لها حرية الاختيار خارج دائرة المتقدمين لها وليس بالضرورة ان يكون الشخص المناسب ضمن عدد المتقدمين للزواج وهو في اعتقادي حق مشروع للفتاة كما هو حق مشروع للرجل .

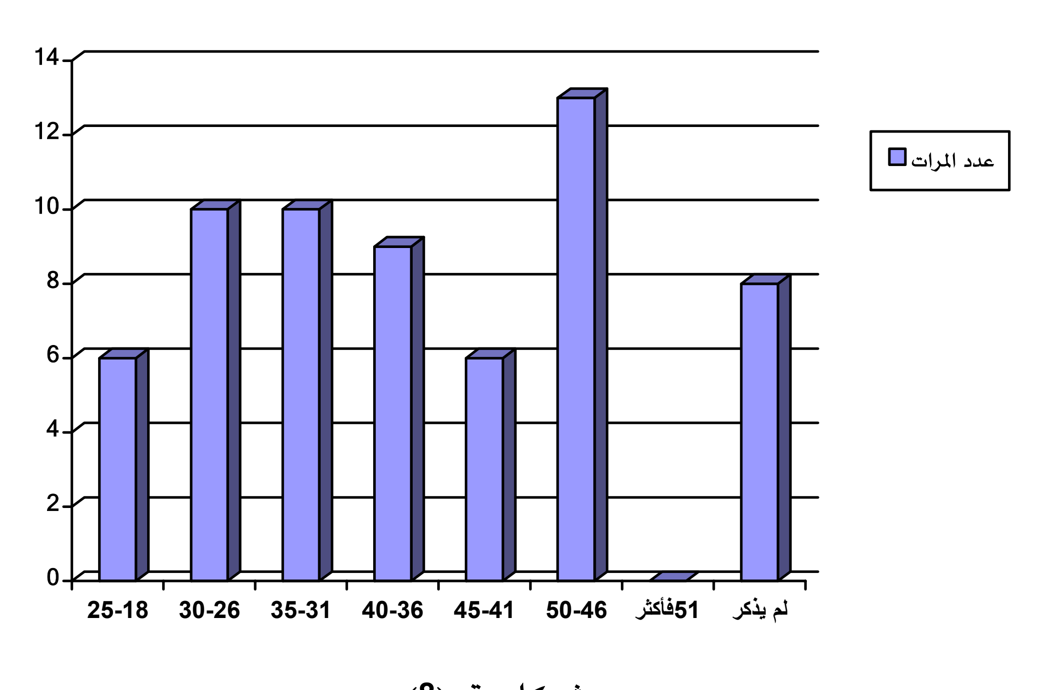
جدول رقم (9)

عدد المرات التي تم فيها طلب الزواج ولم تتم الاستجابة حسب فئات الأعمار

ت	عدد المشمولات	فئات الأعمار	عدد المرات*
1	8	18- 25	6
2	17	26- 30	10
3	15	31- 35	10
4	9	36- 40	9
5	3	41- 45	6
6	3	46- 50	13
7	0	51 فأكثر	0
8	3	لم يذكر*	8
المجموع	58		62

❖ بلغ الحد الأعلى لطلبات الزواج (30) مرة في حين بلغ الحد الأدنى (2) مرة .

❖ تم استخراج معدل عدد مرات طلبات الزواج لجميع الفئات كمتوسط لكل فئة من الفئات .



شكل رقم (8)

عدد المرات التي تم فيها طلب الزواج ولم تتم الاستجابة حسب فئات الأعمار

الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة العزوبية في العراق

وتضمن الاستبيان توجيه عدد من الأسئلة للمشمولات بالمسح عن الرؤى والأفاق التي يمكن ان تؤشر حلول قريبة لمشكلة العزوبية أو على الأقل على شكل حلول مقترحة يمكن من خلالها وضع اللمسات الحقيقية لمشكلة العزوبية والإحاطة بجميع مكوناتها ومن ثم المباشرة بتهيئة حزمة من السياسات الواعدة واعتمادها لاحتواء المشكلة ومن ثم وضع برامج ثابتة قادرة على التكيف والانسجام مع مفردات ظاهرة العزوبية وبشكل متواصل لوضع الحلول النهائية للمشكلة .

إن الاستبيان عن الحلول المقترحة لمشكلة العزوبية تضمن عدد من الأسئلة التي نعتقد أنها تمثل عدد من الأدوات الفاعلة التي لو تم اعتمادها لأمكن التخفيف من الوتائر المتصاعدة لها ومن ثم العمل على تحجيمها وتقليل مساحتها بالحد الأدنى الذي لا يتعارض والتوازنات الاجتماعية والاقتصادية .

ويوضح لنا الجدول رقم (**10**) ان تحسين المستوى المعاشي وزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي تندرج في طليعة الحلول المقترحة وشكلت ما نسبته (**29.3**٪ ، **25.9**٪) على التوالي في حين جاءت المنح والقروض والمنح التشجيعية للمتقدمين للزواج وتعدد الزوجات بالمرحلة الثالثة والرابعة وبنسب (**13.8**٪ ، **10.3**٪) على التوالي في حين جاءت الحلول والمقترحات الأخرى بنسب منخفضة وهي استقرار الوضع الأمني وتفعيل دور الأعلام وزيادة فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في المراحل الأخيرة وبنسب (**8.6**٪ ، **6.9**٪ ، **5.2**٪) على التوالي .

ومن خلال مراجعة دقيقة وشاملة للحلول والمقترحات التي انبثقت من هواجس وتأملات النساء حول الموضوع نرى ان العامل الاقتصادي يبقى هو الحاكم والمحرك الاستراتيجي لمجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بل هو المفتاح السحري الذي يمكن من خلاله علاج معظم الاختلالات والفجوات التي تلازم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية اذا ما أحسن استخدامه .

ان تركز الإجابات وبنسبة (**29.3**٪) حول تحسن المستوى المعيشي كأحد الحلول الأساسية لمشاكل العزوبية يندرج في صلب المعايير الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال خطة تنموية شاملة قادرة على النهوض في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الموارد وبما يؤمن تحسين المستوى المعيشي وإيجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بما فيها مشكلة العزوبية والتي ستتلاشى تدريجياً مع تصاعد وتائر النمو الاقتصادي والاجتماعي كما ان زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي استحوذ على ما نسبته (**25.9**٪) باعتباره احد أهم روافد مخرجات التعليم والمعرفة وبتواصل وتعزيز التعليم وبناءه على أسس

رصينة يكون الضمانة الأكيدة لوضع الحلول المناسبة لجميع جوانب الخلل والمسارات غير المرغوبة .

ان سياسة الدولة ماضية باتجاه رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التعليم والصحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال خطة خمسية طموحة للسنوات (**2010-2014**) ويجري العمل على معالجة هذه المشاكل بأفق وطنية وإنسانية تتناسب وحجم المشكلة ومن خلال قراءة متواضعة لواقع الزواج نرى أنها أصبحت ظواهر تبدو واضحة للعيان وبشكل ملموس بعد القرارات الجريئة التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية في زيادة رواتب موظفي الدولة ومنتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي مما ساهم بشكل أو بآخر في زيادة عدد وقائع الزواج بشكل واضح وهو ما يمكن تلمسه من خلال المشاهدات في الشوارع والأماكن العامة وحفلات الزفاف الفردي والجماعي كما ان زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي هو الاخر ساهم في تنامي هذه الظاهرة من خلال اتساع ظاهرة التعليم ودعم المؤسسات التربوية والتعليمية .

كما ان تعدد الزوجات ظهر على الساحة في الآونة الأخيرة بشكل واضح وملموس كأحد الحلول لظاهرة العزوبية خاصة اذا ما تم وفق معايير متكافئة يسودها الاحترام والثقة المتبادلة بعيداً عن الاستغلال والأنانية ، كما ان منح تسهيلات للمتقدمين للزواج كالمنح والقروض وغيرها من المستلزمات الأخرى كفيل بزيادة الإقبال على الزواج كما ان نشر ثقافة الزواج وأهميته لتوفير الكثير من الاحتياجات الفطرية للنفس السوية بشكل يتوافق مع القيم الدينية والأخلاقية والأعراف السليمة فالزواج (على الرغم من انتقاد البعض له أو الشكوى من مشاكله) هو أفضل مؤسسة اجتماعية عرفها البشر حتى ألان ويؤدي وظيفة أساسية لاستمرار الجنس البشري وارتقاءه خاصة في حالة قيامة على أسس سليمة[1] .

(**1**) محمد المهدي ، العنوسة في الوطن العربي ، مصدر سابق .

كما إن دور الأعلام وفي كافة الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية ومن خلال سياسات وبرامج هادفة يمكن ان يكون احد الحلول المناسبة لإشاعة ثقافة الزواج والتبصير بأهميته ودوافعه الإنسانية كما ان المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني يجب ان تلعب دور رائد لكافة النشاطات التي تدعم ظاهرة الزواج وزيادة وتائرها ومنها وزارة الدولة لشؤون المرأة وأعضاء المجلس الوطني من النساء والرجال والمنظمات النسوية في منظمات المجتمع المدني وهي منظمات كثيرة ومتعددة ان المنظمات الرسمية وشبة الرسمية التي تعني بشؤون المرأة كثيرة ومتعددة ، الا أنها ومع تعددها وتنوعها لا زالت نشاطاتها وبرامجها محدودة لا تتناسب وإمكاناتها وصلاحياتها وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تتعرض لها المرأة في العراق والوطن العربي ومع ايماننا بضرورة منحها جميع الحقوق التي تكفل كرامتها وإنسانيتها كشريكة فاعلة في المجتمع وتهيئة جميع البنى الاجتماعية والاقتصادية للنهوض بها وتهذيب جميع القيم والعادات والتقاليد المقيدة لحركتها ونشاطها وقدراتها الا انني اعتقد ان حقوق المرأة وتعزيز مكانتها ليس سلعة قابلة للبيع والشراء وموضع خلاف بينها وبين أخيها الرجل يمكن المساومة عليها في أي وقت ولكن الأمر يتعلق بالمرأة نفسها فكلما سعت المرأة في مزاولة النشاط الاجتماعي والاقتصادي وفي كافة مجريات الحياة ومشاطرة أخيها الرجل بعزم ومثابرة وثقة عالية بالنفس كلما فرضت نفسها ووجودها وفي كافة ميادين الحياة ونالت احترام الرجال قبل النساء من دون الحاجة لقيام منظمات واتحادات للدفاع عن حقوقها وما يتبعها من ندوات ومؤتمرات وسجالات يمكن ان نوفرها في ترصين العلاقات الاجتماعية والأسرية وحماية الجنسين .

وعلى الرغم من قلقنا على العزوبية والعنوسة وأثارهما ، فعلينا ان نحترم اختيار البشر في زواجهم أو عدمه فلا ترغم فتاة على زواج لا ترغبه لمجرد التخلص من شبح العنوسة فالكثير من الفتيات يفضلن البقاء بدون زواج لوجود قناعة لدى بعضهن ان الزواج من بعض الأشخاص المتقدمين يجعل من حياتها معدومة لا يقدم لها شئ سوى البؤس والشقاء خاصة في ظل عدم حرية الفتاة في الاختيار فهي تفضل في هذه الحالة البقاء طول حياتها عانس على زواج صفقة أو زواج غير متكافئ يجلب لها الذل والهوان فهي تفكر الف مرة قبل القبول بهذا النوع من الزواج وتفضل بقائها في منزلها في خدمة والديها ومن بعدهم أشقائها وشقيقاتها وتربية أولادهم وما يجلب لها هذا الأمر من متاعب نفسية وجسدية الا أنها تفضله على اختيار الزواج غير المتكافئ وهذا لا يمنع من وجود بعض الحالات المتطرفة الاستثنائية لدى بعض الفتيات اللاتي لا يرغبن بالزواج على الرغم من كثرة المتقدمين واتاحة فرص مناسبة من بين المتقدمين وغالباً ما يكون الرفض لأسباب نفسية ومخاوف وتردد إضافة الى المغالاة في الطلبات والمواصفات .

وكاستنتاج عام فان تحسن المستوى المعاشي وزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وتقديم التسهيلات والقروض للشباب المتزوجين وتعدد الزوجات تمثل الخيارات الأساسية لحل مشكلة العزوبية

والعنوسة إضافة لدور وسائل الاعلام والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من دور مؤثر في ايجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة .

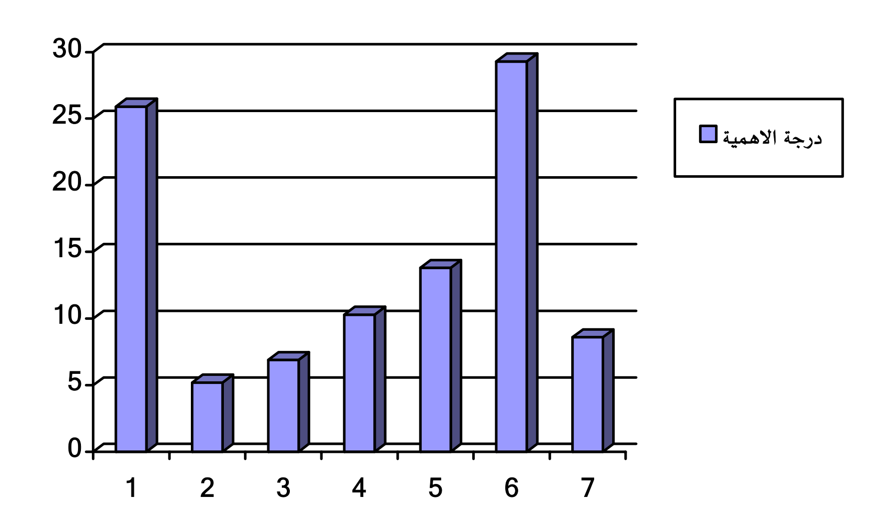
كلنا أمل ومن خلال تظافر الموسسات الرسمية وشبة الرسمية والرجال والنساء ومن خلال تحمل المسؤولية والأمانة من ايجاد حل لهذه المشكلة الحيوية ونحن على ثقة ان سياسة الدولة عقدت العزم على حل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل من خلال الخطط والبرامج التي يجري اعدادها وتنفيذها تباعاً في الوقت الحاضر والمستقبل .

كما نأمل من شقيقتنا المرأة بالاعتماد على نفسها واثبات ذاتها في كافة ميادين العمل والإنتاج جنباً الى جنب مع أخيها الرجل وفي هذه الحالة فقط نكون قد تجاوزنا والى الأبد جميع مشاكل المرأة لأننا اذا ما استسلمنا لمثل هذه الطروحات سيأتي اليوم الذي نحدد فيه مسار اخر لمشاكل الرجل ايضاً وفي هذه الحالة ستخلط الأمور وتتداخل وندور في حلقة مفرغة فكلنا بشر الرجال والنساء ويجب ان نتكاتف في حل جميع المشاكل والصعوبات التي تواجه ادم وحواء .

جدول رقم (**10**)

الحلول المقترحة حسب الأهمية ودرجتها

ت	الحلول المقترحة	التسلسل حسب الأهمية	عدد الاجابات	درجة الأهمية ٪
1	زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي .	2	15	25.9
2	زيادة فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني مثل اتحاد النساء والمنظمات الأخرى .	7	3	5.2
3	تفعيل دور الاعلام وبجميع الوسائل المقروءة والمرئية والمسموعة وغيرها وعن طريق برامج وسياسات طموحة وهادفة .	6	4	6.9
4	تعدد الزوجات .	4	6	10.3
5	منح قروض ومنح تشجيعية للمتقدمين للزواج .	3	8	13.8
6	تحسين المستوى المعاشي .	1	17	29.3
7	استقرار الوضع الأمني .	5	5	8.6
المجموع			58	100



شكل رقم (9)

الحلول المقترحة حسب الأهمية ودرجتها

❖ التسلسل من (**1**- **7**) في الشكل البياني يشير الى الحلول المقترحة كما في الجدول رقم (**10**)

الاستنتاجات

تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتي تمثل الأفكار التي تضمنها البحث .

1. ان المرأة حقيقة أساسية وتمثل نصف المجتمع كما أنها شريكة في كافة المسارات الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن بدونها تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة .
2. اتساع ظاهرة العزوبية والعنوسة بشكل ملموس خلال العقود الأخيرة والتي بلغت فيه نسبة النساء غير المتزوجات حوالي (27٪) من أجمالي عدد النساء في سن الحمل والانجاب (15- 49) سنة بموجب نتائج التعداد السكاني لسنة 1987 والى حوالي (34٪) بموجب نتائج التعداد السكاني لسنة 1997 والى أكثر من (38٪) بموجب نتائج المسح (mics-3) لسنة 2006 والى حوالي (45٪) بموجب نتائج الاستبيان وهي نسب متصاعدة لها انعكاسات خطيرة على الأسرة والمجتمع .
3. على الرغم من حصول المرأة على الكثير من حقوقها والتي تم بلورتها في الدستور والمواثيق الأخرى الا أنها لا زالت تعاني بشكل أو باخر للعديد من مظاهر الظلم والتعسف وان تعالت الأصوات لإنصافها وتعزيز مكانتها في وسائل الاعلام والمؤتمرات والندوات والمنظمات المحلية والدولية .
4. ان الزواج هو الوسيلة المثلى لبناء مجتمع متوازن ومستقر والأسرة تتكون عن طريق الزواج الذي يشبع الحاجات النفسية والجسدية للأفراد ويحقق الحياة الواعدة والهدوء والاستقرار ويبعد الانحراف والشذوذ كما انه أفضل مؤسسة اجتماعية عرفها البشر لاستمرار الجنس البشري وارتقائه على أسس سليمة .
5. ان القيود الاجتماعية والانحدار العائلي والموقع الوظيفي والمعايير الشخصية للمتقدم للزواج كالوسامة البدنية والثروة تتصدر الأسباب الرئيسة لزيادة العزوبية والعنوسة إضافة للأسباب الأخرى التي تتعلق بالأسباب الاقتصادية وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي التي ساهمت بشكل أو باخر في تفاقم هذه الظاهرة .
6. لا زالت المرأة مقيدة في اختيار شريك حياتها ولها هامش محدود من الحرية في ممارسة هذا الحق على عكس الرجل الذي يختار الوقت المناسب والفتاة المناسبة للزواج في حين تبقى الفتاة في الغالب تنتظر النصيب القادم لها وقد يقبل أو لا يقبل وحسب قناعة الأسرة في اغلب الأحيان .
7. إن المرأة كيان رقيق ومزيج من الحنان والعاطفة كرمها الله تعالى ولا بد لنا ان نحترم هذا الكيان وأنها خلقت كي تكون وديعة وملاك من السماء اذا أحسن التعامل معها .

8. على الرغم من الجهود المبذولة والتضحيات التي قدمتها المرأة وعلى مختلف الأصعدة لتحقيق ذاتها ومشاركتها الفعالة في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الا أنها أخفقت بعض الشئ عندما سمحت بممارسة العنف الأسري وضرب الزوج لها من خلال المسح المتعدد المؤشرات والذي تراوحت نسبته بين (20٪ - 59٪) ولأسباب مختلفة .

9. ان أسباب العزوبية والعنوسة في بعض الحالات تتعلق بالفتاة نفسها بعيداً عن الأسرة والمجتمع من خلال التطرف والمغالاة في تكاليف المهر والزواج ومقومات الوسامة البدنية والموقع الاجتماعي وغيرها .

10. ان ظاهرة العزوبية والعنوسة لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية خطيرة على الأسرة والمجتمع فهي تحد بشكل أو باخر من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة العامة إضافة لظهور حالات العزلة والاكتئاب التي غالباً ما تولد الأنانية والعدوانية وبالمحصلة النهائية حصول خسائر مادية ومعنوية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة عندما تدخل المرأة في مرحلة العنوسة .

11. ان انتشار واتساع ظاهرة العزوبية والعنوسة ومظاهر الزواج الأخرى ليس في العراق فحسب بل في جميع الأقطار العربية ومنها وجود (9) ملايين عانس في مصر من الذكور والإناث تجاوزوا سن (35) سنة وارتفاع نسبة الطلاق في السعودية الى (20٪) من عقود الزواج المسجلة وارتفاع عدد النساء العوانس في السعودية الى مليون ونصف المليون عانس وفي قطر بلغت نسبة الطلاق (31٪) من أجمالي حالات الزواج ونسبة العنوسة (15٪) وفي الكويت بلغت نسبة الطلاق (35٪) والعنوسة (18٪) وفي الامارات ارتفعت نسبة الطلاق الى (46٪) والعنوسة الى (20٪) .

12. وأمام هذا الكم الهائل والمساحة الواسعة من مشاكل المرأة المتعلقة بالعزوبية والعنوسة والطلاق والترمل لم نتلمس بوادر سياسة هادفة تتناسب وحجم المشكلة .

التوصيات

تم صياغة عدد من التوصيات على ضوء الأفكار الواردة في الاستنتاجات :-

1. ان النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها ومشاركتها في كافة الفعاليات أصبح من الأولويات الوطنية التي يجب ان يسعى الجميع لتحقيقها .
2. وعطفاً على الفقرة (1) ان بلورة وتعزيز مسيرة المرأة لا يتحقق من خلال الشعارات والمؤتمرات وانما من خلال المرأة نفسها وسعيها لتحقيق ذاتها ومن خلال مشاركتها في ميدان العمل والإنتاج وايمان الرجل بوجودها كشريكة له في كافة مرافق الحياة مع وجود الأطر القانونية لحمايتها من الظلم والتعسف .
3. بالإمكان تقليل مظاهر العزوبية والعنوسة وكل مشاكل الزواج الأخرى كالطلاق والترمل من خلال برامج هادفة في خطط التنمية الوطنية التي يجري الاعداد لها للسنوات (2010- 2014) مع اعطائها الأولوية جنباً الى جنب مع المشاكل الأخرى وبذلك نكون قد أنجزنا احد أهم الأهداف الوطنية الإنسانية التي تصب في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ومن خلال وزارات التخطيط وشؤون المرأة والعمل ومنظمات المجتمع المدني وكل الجهات الأخرى ذات العلاقة .
4. نشر ثقافة الزواج ومن خلال برامج توجيهية هادفة من جميع وسائل الاعلام بما فيها الوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية وعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية بهذا الشأن انطلاقاً من مبدأ ان الزواج هو أفضل مؤسسة اجتماعية عرفها البشر لاستمرار الجنس البشري .
5. احترام خيارات الفتاة بشأن اختيار شريك حياتها كلما كان ذلك ممكناً ضمن الثوابت الأخلاقية والإنسانية وبعيداً عن التراكمات والترسبات والعادات والتقاليد الاجتماعية المقيدة .
6. الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة لان العامل الاقتصادي هو الحاكم والمعيار الأساسي في رفع مسيرة الزواج حيث شكل مع زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي ما نسبته أكثر من (55٪) في الحلول المقترحة لمشاكل الزواج وهو ما تم العمل به من خلال القرارات الجريئة لحكومة الوحدة الوطنية في زيادة رواتب الموظفين ومنتسبي القوات المسلحة والأمن الداخلي والتي انعكست بشكل واضح في زيادة وتائر المتزوجين من هذه الفئات مع استجابة الفئات الاجتماعية الأخرى لما تركته هذه الزيادة من انعكاسات على مفردات النشاط الاقتصادي والعاملين فيه .

7. تقديم المنح والقروض للمتزوجين بالتنسيق بين وزارتي المالية والعمل والمؤسسات الاخرى ذات الاختصاص مثل منظمات المجتمع المدني والجمعيات لتوفير فرص العمل والسكن والمستلزمات الاخرى مع تشجيع ظاهرة تعدد الزوجات كلما كان ذلك ممكناً وضمن الظوابط التي تكفل مكانة المرأة كأحد الحلول المقترحة لهذه الظاهرة .
8. عدم قبول المرأة بممارسة أي نوع من أنواع العنف الأسري سواء بالضرب أو غيره لأنها مخلوق يستحق كل التقدير والاحترام وخاصة عند قيامه بكل الواجبات جنباً الى جنب مع أخيها الرجل وحل جميع المشاكل والصعوبات بالحوار والتفاهم المشترك وصولاً الى مجتمع الفضيلة والرفاهية .
9. عدم مغالاة الفتيات والأسر في تكاليف المهور ومواصفات المتقدمين للزواج .
10. تنفيذ مسح هادف لظاهرة العزوبية والعنوسة بما فيها حالات الطلاق والترمل والانفصال من قبل الجهاز المركزي للإحصاء والجهات ذات العلاقة للوقوف على أسبابها ووضع المعالجات المناسبة لها وهو ما سيوفره التعداد العام للسكان المزمع تنفيذه خلال سنة 2010 والذي يصلح كإطار سليم لهذا المسح .

قائمة المراجع

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة **1987** .
2. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة **1997** .
3. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء . نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة **2006** .
4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لسنة **2007** .
5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة **2007** .
6. محمد المهدي ، العنوسة في الوطن العربي ، أسباب وحلول ، **2007** .
7. مها الخطيب ، العنوسة كابوس الرجل قبل المرأة .
8. عازبات مع سبق الإصرار .
9. العنوسة ، ظروف وملابسات .
10. شمخي جبر ، العنف ضد المرأة أشكاله ومصادره وأثاره ، جريدة الصباح ، العدد **1387** ، **2008** .
11. عبد العزيز بن محمد السريهيد ،انا مسلمة، العنوسة والطلاق نسب وإحصائيات .
12. فوزية الخليوي ، أزواج خارج الحدود .